الصندوق العربي للإنماء يشيد بمستوى تنفيذ المشاريع التي يمولها في بلادنا

الحمد: خصصنا العام الماضي خمسة قروض لإقامة مشاريع هامة وحيوية في اليمن

■ ..استفادت الجمهورية اليمنية من القروض والمعونات التي قدمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تعزيز جهود التنمية وتحسين أوضاع البنية الأساسية والخدمات الحيوية خلال العام الماضي بخمسة قروض بلغت قيمتها الاجمالية/٦٠/ مليون دينار كويتي إلى جانب /١٠٠/ ألف دينار كويتي قدمت كمعونة لا ترد.

حيث خصصت تلك القروض في مشروع انشاء محطة توليد الكهرباء الغازية بمحافظة مأرب بقيمة للقرض بلغ /٢٥/ مليون دينار كويتي ومشروع تقاطعات الطرق الرئيسية في مدينة صنعاء بقيمة /١٥/ مليون دينار كويتي.

ومشروع استكمال شبكات الصرف الصحي في أمانة العاصمة بقيمة للقرض تبلغ /١٢/ مليون دينار كويتي إضافة إلى قرضين تم تقديمهما من الصندوق العربي للقطاع الخاص تمثلا في مشروع صوامع ومطاحن الغلال بميناء الصليف /كقرض اضافي بقيمة مليوني دينار كويتي و انشاء فندق سياحي خمسة نجوم بمدينة صنعاء بقيمة للقرض بلغت/٦/ ملايين دينار كويتي.

وأوضح السيد عبداللطيف يوسف الحمد المدير العام رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تصريح /خاص/ لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ أن الصندوق قدم للجمهورية اليمنية منذ بداية عملياته فيها في ١٩٧٤م وحتى العام الماضي ٢٠٠٤م /٦٦/ قرضا بتكلفة اجمالية بلغت /٤١٩/ مليون دينار كويتي خصصت لتمويل مشروعات خدمية وتنموية في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عبداللطيف يوسف الحمد

وقد شملت القروض قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والصناعة والزراعة والثروةالسمكية والتنمية الريفية والمياه والصرف الصحي والتنمية الاجتماعية ومشاريع للقطاع الخاص.

كما قدم الصندوق معونات لا ترد لليمن بلغت خلال نفس الفترة /٣ر٤/ مليون دينار كويتي منها /٢٠٠/ ألف دينار كويتي لقطاع الكهرباء.

وفيما يتعلق بدعم الصندوق لمشاريع القطاع الكهربائي في الجمهورية اليمنية قال: لقد بلغ اجمالي قروض الصندوق العربي لقطاع الكهرباء في الجمهوريةاليمنية حتى نهاية العام الماضي /١٢٠/ مليون دينار كويتي.

مشيرا إلى أن المؤسسة العامة للكهرباء اليمنية تتولى عملية الإشراف على تنفيذ مشاريع قطاع الكهرباء الممولة من الصندوق من خلال التعاون مع مكاتب استشارية عالمية يتم اختيارها بالتشاور مع الصندوق العربي وبعد أن تحدد وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن أولويات المشاريع التي يقوم الصندوق العربي بتمويلها.

وأضاف رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي أن الجمهورية اليمنية بحاجة لكثير من الدعم خاصة قطاع الكهرباء سواء لبناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء أو لتقوية الشبكة الكهربائية القائمة .. مشيداً في الوقت ذاته بمستوى المشاريع التي تتولى المؤسسة العامة للكهرباء الإشراف على تنفيذها والممولة من قبل الصندوق العربي .. وقال: نحن راضون تماما عما تم انجازه في اليمن من مشاريع ممولة من قبل الصندوق.

وكيل مصلحة الجمارك لـ«الثورة»:

تدشين النظام الجمركي الآلي بالمنطقة الحرة بعدن سيسهم في تسهيل الاجراءات والحد من التهريب والتحايل

الثورة/محمد دماج

■ أوضح الدكتور عبدالرزاق محمد المراني الوكيل المساعد لشئون الضابطة الجمركية بمصلحة الجمارك أنه سيتم خلال الاسبوع الحالي تدشين النظام الجمركي الآلي في المنطقة الحرة بعدن ، وذلك يمثل حدثا مهما لمصلحة الجمارك وكل الذين يتعاملون معها بالاضافة الى ان هذا التقدم في تطوير آلية عمل المصلحة التي أولته اهتماما كبيرا في اطار عملية التحديث لآلية العمل الجمركي خلال الفترة الأخيرة سوف يساهم مساهمة كبيرة في الحد من التهريب والغش وتبادل المعلومات الجمركية بين بلادنا والبلدان الأخرى .

وأشار في تصريح لـ«الثورة» الى ان هذا النظام الى جانب اعتزام المصلحة ادخال استخدام الاشعة السينية خلال الفترة القادمة سوف يتم من خلاله ادخال عملية الاجراءات الجمركية الى النظام الآلي «الحوسبة» وذلك سوف يتيح للمخلصين والتجار والمستوردين استكمال التخليص الجمركي من مكاتبهم ثم يأتون بعد ذلك للقاء والمعاينة والافراج المباشر عن بضائعهم ويتزامن تدشين النظام الآلي الجديد في المنطقة الحرة مع استخدام الوثائق الرسمية المطلوبة للتخليص الجمركي من بلد المنشأ .. ويمكن أن ترسل الشركة الشاحنة . ومن خلال النظام الالي الجديد الشحنة المباشرة الى الجمرك، وذلك سوف يعمل على الحد من التلاعب بالكميات والاسعار والاوزان وغير ذلك مما يجعل تدشين عملية الحوسبة في المنطقة الحرة بعدن خطوة متقدمة في تطوير العمل الجمركي ومواكبة التحديثات التي تحصل في هذا المجال على الصعيدين الاقليمي والعالمي مؤكداً أن ادخال النظام الآلي سوف يقدم مزايا عديدة أهمها توحيد الاجراءات الجمركية بغض النظر عن المنفذ وتوحيد القرارات المتخذة بالمنافذ .. ومراقبة حصول أي تلاعب بالاسعار والكميات والاوزان وتحقيق نوع من العدالة بين منافذ اليمن البرية والبحرية والجوية ، وتعزيز تبادل المعلومات والاخباريات بين المكتب المحلي ومكتب الشرق الاوسط الخاص بتبادل المعلومات الجمركية قبل وصول الشحنات المشكوك فيها أو المخالفة حتى نستطيع الاستعداد لها قبل وصولها الى المنافذ الجمركية المختلفة ، وذلك بحد ذاته سيعمل على الحد من التهريب والغش والتزوير .

وقال: نحن نعتبر القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في عملية التحديث والحوسبة وإعادة الهيكلة في قطاع العمل الجمركي للحد من اثار التهريب وايجاد فريق عمل فاعل ومكمل لكي يعرف كل طرف متطلبات الاطراف الأخرى ونحن في المصلحة مستعدين عمل كل ما في وسعنا من أجل تحديث العمل الجمركي كونه سيعمل على اختصار الوقت بشكل كبير وايضا اختصار الاجراءات وغير ذلك مما سيجعله يعود بفائدة كبيرة على القطاع الخاص، بالاضافة الى ان عملية التحديث والحوسبة سوف تتيح لنا المراقبة على المواد أو الشحنات التي تضر أمن المجتمع والبيئة وغير ذلك من المواد الممنوعة.

٦٠ الف شخص يعملون في مجال الصيد التقليدي باليمن

أوردت إحصائية صادرة عن وزارة الثروة السمكية أن عدد العاملين في مجال الصيد التقليدي في اليمن ارتفع إلى أكثر من ٦٠ الف شخص وقالت الاحصائية إن عدد قوارب الصيد التقليدي ارتفع من ٥ آلاف قارب صيد في العام ١٩٩٠م إلى أكثر من ١٦ ألف قارب صيد بحلول نهاية العام الماضي .. وأشارت الإحصائية إلى أن الصيد التقليدي تطور خلال سنوات العقد الاخير بفعل دخول بعض المعدات المتطورة في أعمال الصيد وارتفع الإنتاج من ٨٠ الف طن في العام ١٩٩٠م إلى أكثر من ٢٥٢ ألف طن نهاية العام الماضي.

وجاء في الإحصائية أن إنتاج الصيد التقليدي ارتفع ٩٠٪ من الإنتاج العام للصيد، وبلغ ٩٨,٥٪ من الإنتاج العام للصيد في العام ٢٠٠٤م .

غرفة عدن تتلقى دعوة للمشاركة في معرض صيني

٨٥٠ ترخيصاً لمزاولة الاعمال التجارية والسياحية بعدن

■ .. عدن / سبا

بلغ اجمالي عدد التراخيص الممنوحة لمزاولة الأعمال التجارية والسياحية والخدمات العامة من مكتب الاشغال العامة والطرق بمديرية دار سعد محافظة عدن خلال العام ٢٠٠٤م ٨٥٠ ترخيصا.

وذكر المهندس هشام حزام البناء - مدير مكتب الاشغال العامة بمديرية دار سعد لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن هذة التراخيص تم صرفها وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠١م الخاص بعمل ونشاط السلطة المحلية مشيرا الى أن المكتب يقوم باغلاق المحلات المخالفة للشروط الصحية و لشروط مزاولة المهنة بعد الرجوع الى نيابة المخالفات في المديرية . على صعيد آخر تلقت الغرفة التجارية والصناعية بعدن دعوة من المكتب الاقتصادي والتجاري للقنصلية العامة الصينية بعدن للمشاركة في الدورة ٩٧ لمعرض الصادرات الصينية الذي سيقام في مدينة /فوانفتشيو/ الصينية خلال الفترة من /١٥-٣٠/ابريل الجاري. ولهذا الغرض دعت الغرفة في نشرتها الاسبوعية - حصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها - رجال المال والاعمال والبيوت التجارية الى المشاركة في فعاليات المعرض والاطلاع على أحدث المنتجات الصينية والاستفادة من الخبرات في مجال الصادرات وتشجيع التبادل التجاري بين البلدين الصديقين.

خلال عام ٢٠٠٤م:

٥٣١ مليون ريال ايرادات مكتب الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بشبوة

شبوة / سبأ /

■ استوعب مكتب الهيئة العامة للتامينات والمعاشات بشبوة خلال العام المنصرم ٢٠٠٤م أكثر ١٢ ألف موظف وموظفة من الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط وذلك في إطار انشطة المكتب والمهام التنفيذية التي نفذها خلال العام الماضي.

وذكر الأخ عبدالله علي بريك مدير عام مكتب الهيئة بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية سبأ أن أبرز تلك الانشطة والمهام التامينية تمثلت في انجاز كامل لاجراءات ربط المعاش التقاعدي لـ ٢٨ حالة وظيفية احيلت للتقاعد وفقا للقانون وبلغ حجم مستحقاتها التقاعدية خلال العام الماضي ٥ ملايين و ٢٨٦ ألفاً و ٩٩٠ ريالاً ليصل بذلك اجمالي عدد الحالات التي تصرف لها معاشات تقاعدية شهرية في المحافظة من قبل الهيئة حتى نهاية العام الماضي ألف و ٢٥٦ حالة.

ونوه إلى أن الهيئة تقوم كذلك بصرف مكافأة نهاية الخدمة لـ ٦٢ حالة وظيفية بمبلغ اجمالي ٧ ملايين و ٦٩٥ ألفاً ٤٥٢ ريالاً وكذا صرف مستحقات اصابة عمل لـ ١٣ حالة من المؤمن عليهم بمبلغ اجمالي ٤٢٥ ألفاً ومائة ريال.

وأوضح بريك أن الهيئة استكملت اجراءات ضم الخدمة لـ ١٥ حالة وظيفية تصل مستحقاتها إلى مليون والف ومائتين وسبعة وثلاثين ريال.

وقال مدير عام مكتب الهيئة العامة للتامينات والمعاشات بشبوة أنه تم انجاز الأجراءات اللازمة لنقل مستحقات المعاش التقاعدي لـ ٢٧ حالة وفاة تقاعد إلى الورثة الشرعيين لتلك الحالات وبموجب القانون.

واضاف إن مكتب الهيئة بالمحافظة قام خلال العام الماضي بتنفيذ حملة تتبع شملت ١٢٢ حالة تقاعد وراثية وذلك بهدف التاكد من مدى استمرار استحقاق الورثة الشرعيين وعلى اثرها تم اسقاط خمس حالات بدءاً من يناير الماضي حيث التغت شروط استحقاقها للمعاش التقاعدي.

واشار بريك إلى أن مكتب الهيئة منح قروضاً شخصية لـ ٦٥ حالة تقاعد بقيمة ٧ ملايين و ٢٣١ ألفاً و ٧٧٠ ريالاً سيتم استعادتها على مدى ستين شهراً.

وأفاد أن المكتب أجرى بحوثاً ميدانية لـ ٢٧ حالة وفاة من بين الموظفين والمتقاعدين وذلك بهدف حصر وتوثيق الورثة الشرعيين لتلك الحالات.

وخلص إلى أن اجمالي ايرادات مكتب الهيئة بالمحافظة خلال العام الماضي بلغ ٥٣١ مليوناً و ٦٧٤ ألفاً و ٣٤٥ ريالاً بزيادة ٤٠ مليوناً و٣٦٤ ألفاً و ٨٩٨ ريالاً عن ايرادات المكتب المحصلة خلال عام ٢٠٠٣م.

ذمار: تنفيذ المرحلة الاولى لمشروع تحسين وتطوير خدمات البذور

■ .. ذمار /سبا

يجرى حاليا بمحافظة ذمار تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع تحسين وتطوير خدمات البذور البالغة تكلفته ٣٠ مليون ريال.

ويشمل المشروع التابع لجمعية ذمار على التعاونية الزراعية والذي ينفذ بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الزراعي، انشاء هناجر كمخازن للبذور وساحة تجفيف للبذور مع توفير آلة دراس كبيرة للحبوب وآلة كبيرة للغربلة والتنظيف تم تصنيعها محليا.

الى جانب توفير خزانات للبذور وادوات مبسطة لفحص جودتها وقياس رطوبة وحرارة المخازن.

وأوضح الاخ/ عبد الوهاب محمد عليه أمين عام فرع الاتحاد التعاوني الزراعي بمحافظة ذمار لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ أن المشروع يهدف الى تحسين طرق وأساليب الانتاجية للاصناف المحلية السائدة من البذور والاصناف المدخلة الناجحة تحت الظروف المطرية. وتطوير اليات صيانتها وتخزينها وتداولها.

الى جانب ما سيسهم فيه المشروع من توفير احتياجات المزارعين من البذور المحلية بالاضافة الى الاصناف المحسنة الملائمة للبيئة المحلية. واشار علاية الى ان فرع الاتحاد سيوفر بالتعاون مع مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة، شبكات ري حديثه للمزارعين تشمل الري بالتنقيط والري الفقاعي والرش والانابيب البلاستيكية ذات الضغط العالي وبأسعار مدعومة تصل الى ٥٠٪ من التكلفة وذلك بهدف تحسين كفاءة استخدام المياه وزيادة العائد من الوحدة المائية حفاظا على المياه الجوفية وتحسين تغذية المياه الجوفية من حصاد الامطار.

لافتا الى انه سيتم خلال الايام القادمة تدشين المرحلة الثانية من عملية توزيع شبكات الري الحديثة على الجمعيات التعاونية الزراعية بالتعاون مع الجمعية العامة للري والتي ستشمل كافة الجمعيات التعاونية الزراعية بالمحافظة بهدف تحسين نقل مياه الري وادخال شبكة الري الحديثة بأسعار مدعومة وتسهيلات ائتمانية واقراضية.

وكانت المرحلة الاولى قد شملت ١٣ جمعية تعاونية زراعية في عموم مديريات المحافظة وزعت عليها شبكات الري الحديثة وبنسبة دعم تصل الى ٤٠٪ من قيمتها.